الأنباء
الجمعة 3 مايو 2013

علماء البقاع يلوّحون بالانتفاضة ما لم يتوقف تمرير المازوت للنظام السوري

هاجس حكومة الأمر الواقع يقض مضاجع 8 آذار ومصادر: نخشى إعلانها قبل 15 مايو ونبحث إحباطها بأي ثمن

السباق على أشده بين مهلة الخامس عشر من مايو النيابية، وبين تفكيك رئيس الحكومة المكلف تمام سلام للتعقيدات التي تضعها قوى الثامن من آذار في طريق تشكيله للحكومة، في ضوء إصرارها على حيازة الثلث المعطل داخل مجلس الوزراء الى جانب قانون انتخاب يحفظ له الإمساك بالاكثرية والذي دعمه الأمين العام لحزب الله، بتشديده على الالتزام بالدفاع عن النظام السوري، واضعا لبنان تحت مرمى النيران مباشرة.

وعلى هذا تبدو الرقابة عنوان المرحلة الحكومية، بانتظار اللقاء الثاني المرتقب بين الرئيس المكلف تمام سلام وبين فريق 8 آذار لمتابعة البحث بما آلت اليه الاتصالات.

وتشير المعلومات الى استمرار الاختلاف في وجهات النظر. ففي حين تقول أوساط الرئيس المكلف انه ينتظر أجوبة عما طرحه على قوى 8 آذار، قالت أوساط الاخيرة انها هي التي تنتظر جوابا منه، حول مطلبها التمثل بالحكومة بتسعة وزراء كحد أدنى ما يعني الحصول على الثلث زائد واحد، وهو ما يعرف بالثلث المعطل، بينما تعتبره قوى 8 آذار «الثلث الضامن»، فضلا عن رفضها المداورة بالحقائب، بهدف إبقاء وزارتي الطاقة والاتصالات في قبضة التيار العوني الحر، مع الاصرار على تمثيله بالحكومة بوزراء حزبيين.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان بعض أطراف الثامن من آذار لازالت تخشى أن يفاجئها الرئيس المكلف بتشكيلة أمر واقع حكومي بالتعاون مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان، كسبيل وحيد للخروج من دوامة المطالب والمطالب المضادة.

وفي رأي هذه الاطراف ان هذه الخطوة قد تبصر النور قبل موعد الجلسة التشريعية لمجلس النواب في 15 الجاري، وفي رأيها ان تمام سلام الذي تدعي ان قلبه مع 14 آذار، كما تقول الناشطة في تيار المردة فيرا يمين لن يتقبل تشكيل حكومة يملك فيها أحد الاطراف الثلث المعطل، أو يفرض عليه توزير وزراء ماضيهم لا يشرف حاضرهم.

وفي معلومات «الأنباء» أيضا أن القوى الفاعلة في الثامن من آذار تعقد لقاءات بعيدة عن الانظار للتداول فيما يمكن فعله لمنع نشوء مثل هذه الحكومة الوسطية، وما يتعين فعله حال نشوئها. وفي قناعة هؤلاء ان صدور مراسيم مثل هذه الحكومة، يوقف سريان مبدأ تصريف الاعمال الذي تقوم به حكومة نجيب ميقاتي وتتحول وظيفة التصريف الى الحكومة الجديدة، بمعزل عن حصولها على ثقة مجلس النواب، ومهما تأخرت الثقة.

استمرار حملة 14 آذار على مواقف نصرالله من سورية .. وسليمان فرنجية يوافق سامي الجميل على ضرورة تحييد لبنان

بعض المتابعين أبدى خشيته من لجوء حزب الله الى عمل أمني على مستوى «القمصان السود» أو سواها، لمنع قيام هذه الحكومة، التي قد لا تتقبل تداعيات تورطه في سورية، كما الميقاتي.

ويبدو هذا التشدد من قبل الثامن من آذار بالنسبة لتشكيل الحكومة، انعكاسا، أو استكمالا لتشدد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله على مستوى الضلوع المباشر في الحرب السورية، بما يؤدي الى فرض المزيد من الشروط على صعيد الداخل أكان بما يخص تشكيل الحكومة أو التفاهم حول قانون الانتخابات.

البحث في القضايا الحكومية والانتخابية، ومواقف نصرالله من الحرب في سورية طغت على لقاء رئيس المردة سليمان فرنجية، ومنسق حزب الكتائب سامي الجميل.

فقد اعتبر النائب سليمان فرنجية عضو قوى 8 آذار ان على هذه القوى الحصول على ثمانية مقاعد وزارية من أصل الـ 24، وثمانية لقوى 14 آذار وثمانية للمستقلين شرط أن يكونوا مستقلين فعلا، لأن الاسماء المطروحة، ليست كذلك حسب زعمه.

وقال بعد لقائه النائب سامي الجميل في «بكفيا»، ردا على زيارة الاخير الى فرنجية في «بنشيعي»، نتحدث عن قانون النسبية الانتخابي فتختلف على أي نسبية، نتحدث عن الأكثري ونختلف على أي أكثري، وكذلك الحال بالنسبة للمختلط.

من جهته النائب الجميل اتفق مع فرنجية على ضرورة تحييد لبنان عما يجري في سورية، وعلى إرسال الجيش لضبط الحدود بين البلدين وإذا لم يحصل هذا، فإن ثمة خطرا على الأمن في لبنان.

في غضون ذلك، تواصلت ردود الفعل على تصريحات الأمين العام لحزب الله. الرئيس سعد الحريري رفض كلام نصر الله جملة وتفصيلا، وقال انه اختار وبشكل نهائي أن يقف في صفوف الظالمين معلنا التزامه خط الدفاع حتى الموت من نظام بشار الأسد، وان ينفذ أمر العمليات الايراني والفتاوى الصادرة عن الولي الفقيه التي عاد بها من طهران لمنع سقوط النظام.

واعتبر الحريري أن نصر الله أعلن في الفم الملآن أن الدولة اللبنانية لم تعد موجودة وان النظام السوري يرتقي في وجوده وضرورة استمراره، على وجوده في لبنان، بينما يمحو نصرالله وجودها، ويجعل من حزبه بديلا للدولة ومؤسساتها.

وقال ان نصرالله أعلن جيش الدفاع عن الشيعة في المنطقة والعالم كما لو كانت هذه الطائفة ملكا له، أو أنها تيار مستقل عن الدولة اللبنانية، التي جعلها صفرا على الشمال، انه مشروع أسود يعمل على جر لبنان الى الحريق.

رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، توقف عن قول نصرالله ان لسورية الاسد أصدقاء لن يسمحوا لها بالسقوط، واليوم نحن نقول: بقدر ما تحاولون دعم هذا النظام، لن تستطيعوا إيقاف حركة التاريخ، وهذا النظام سيسقط مثلما غيره سقط.

قائد الجيش العماد جان قهوجي مستقبلا نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي للعمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب ويليام ويسلر بحضور السفيرة مورا كونيلي (محمود الطويل)

ورفض جعجع ادعاء الدفاع عن اللبنانيين في ريف القصير وعن مقام السيدة زينب لتبرير مساندة النظام السوري عسكريا، لو كان النظام قويا كما يقولون: «فلا مبرر لوجودكم في ريف القصير أو في مقام السيدة زينب».

أمانة 14 آذار اعتبرت في كلام نصرالله انقلابا كاملا على إعلان بعبدا واتفاق الطائف، ودعت رئيس الحكومة المكلف الى إخراج تشكيلة حكومية تتناسب وطبيعة المرحلة بالتعاون مع رئيس الجمهورية.

رئيس هيئة علماء المسلمين في البقاع الاوسط الشيخ أحمد العمري اتهم حزب الله بالانحراف عن عقيدة الاستلام باشتراكه في قتل المسلمين في سورية.

واستنكرت الهيئة زج الجيش اللبناني في بمواجهة المواطنين من أجل حماية «صهاريج الموت» المتجهة الى سورية لدعم نظام بشار الاسد، مطالبين رئيس الجمهورية بالتحرك لوقف هذه الممارسات المخالفة لسياسة النأي بالنفس، وحذر الشيخ يحيى البربري من انتفاضة شعبية، وسأل: لماذا يمنعوننا من موقف شرف، ثم يسمحون لشبيحة نصرالله بالذهاب الى سورية؟

مصادر رسمية بررت موقف الجيش بمئات الشاحنات التي تنقل الخضار عبر سورية، والتي يحتجزها النظام على الحدود، ولا يسمح بتمريرها ما لم يمر «المازوت» المنقول بالصهاريج إليه. على صعيد أمن الحدود، سجل أمس سقوط قذيفتي مدفعية من الجانب السوري على بلدة القصر اللبنانية.

وأشارت أنباء الى وصول ثلاث جثث لمقاتلين من حزب الله إضافة الى 7 جرحى، بينهم قيادي من الحزب الى مستشفى الشيخ راغب حرب في النبطية، منقولين من الداخل السوري.

وفي حديث لتلفزيون المستقبل قال الصحافي حسن قصير المتخصص في شؤون المقاومة، ان حركة «أمل» تشارك في القتال داخل الأراضي السورية، مؤكدا أن الحركة التي يرأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري، لا تكون بعيدة عن حزب الله في اللحظة الحاسمة.

● بيروت ـ عمر حبنجر

كرم لـ نصرالله: ماذا لو بادر سُنة ودروز ومسيحيو لبنان للدفاع عن مقاماتهم وناسهم في سورية؟!

رأى عضو كتلة القوات اللبنانية النائب د.فادي كرم ان جل ما يمكن استخلاصه من حديث امين عام حزب الله السيد حسن نصرالله ان الاخير مصر على استغباء عقول اللبنانيين عبر ايهامهم بانه الحريص على سلامتهم والقادر على حمايتهم خارج لبنان، وذلك في محاولة يائسة منه لاقناعهم بان مشاركته في الحرب السورية لا تتعدى عتبة الدفاع عن مقام السيدة زينب ومواطنين يسكنون بلدات حدودية في ريف القصير، متسائلا ازاء هذا الحرص الالهي ما اذا كان قد خطر يوما على بال السيد نصرالله حماية اللبنانيين الذين تعرضوا ويتعرضون للقتل والتسيب والنهب في ساحل العاج ونيجيريا ومؤخرا في مالي لطالما اعتز بحماية الجاليات اللبنانية ام ان لبنانية المقيمين في سورية اشد وطنية ممن هم في غيرها من بلدان العالم؟ هذا من جهة، متسائلا ايضا من جهة ثانية كيف يفسر لنا السيد نصرالله قوله ان اصدقاء سورية وهو احدهم لن يسمحوا بسقوطها في يد الاميركي والجماعات التكفيرية وما اذا كانوا سيتصدون لعملية اسقاطها بالصلاة واطلاق النظريات ام بارسال المقاتلين والاسلحة من طهران وحارة حريك وبغداد الى حمص ودمشق وحلب وحماة تحت عنوان «مهمات جهادية»؟

ولفت النائب كرم في تصريح لـ «الأنباء» الى ان اكثر ما يدعو للاسف هو تصنيف السيد نصرالله جبهة الجنوب بالمنطقة التي «لا تحمل المزاح» مقابل عدم اعارته اي اهمية لتعرض المناطق الحدودية في البقاع والشمال لقصف مدفعي وصاروخي مباشر، سواء من جيش النظام ام من الجيش الحر، معتبرا بالتالي ان انتهاك السيادة اللبنانية اصبح وجهة نظر في مفهوم السيد نصرالله، بحيث تتبدل اخطارها على اللبنانيين وتداعياتها على الساحة الامنية وفقا لما يتناسب وموقعه منها، مستغربا افتخار السيد نصرالله بالدفاع عن لبنانيين داخل سورية مقابل استلشائه بدمائهم في القاع والهرمل وعرسال ووادي خالد نتيجة تدخله في ريف القصير، لافتا الى انه كان اجدى بالسيد نصرالله ان يبادر الى سحب مقاتليه من سورية بدلا من القفز فوق الكلمات واللعب على حبالها في محاولة لتخفيف اخطائه ان لم نقل خطاياه بحق لبنان واللبنانيين.

وعليه، يعتبر النائب كرم ان مقولة «اكذب اكذب اكذب» التي اتهم بها السيد نصرالله جميع الدول والاحزاب والوسائل الاعلامية المحلية والعربية والغربية المناهضة لسياسة الوالي الفقيه، هي نفسها المقولة التي استعملها حزب الله سواء في مطابخه الاعلامية او في خطاباته ومن خلال الشاشات وعلى المنابر، وذلك ليس لتبرير تصرفاته فحسب انما ايضا لشد عصب الشارع الشيعي واستعطافه خوفا من انقلابه على سياسة قتل ابنائه داخل وخارج لبنان في حرب ليست حربه ولا علاقة له فيها بالاساس أكان لجهة الاسباب ام النتائج، ناهيك عن انها تسببت عن سابق تصور وتصميم في نشوب عداوة بين الطائفة الشيعية الكريمة والشعب السوري الحر.

وتمنى النائب كرم لو ان السيد نصرالله كشف عن اللبنانيين الذين يدافع عنهم في ريف القصير من غير الطائفة الشيعية، لطالما اكد خلال اطلالته انه يدافع عن لبنانيين من جميع الطوائف وليس فقط من الطائفة الشيعية، متسائلا عما سيكون عليه موقف السيد نصرالله فيما لو بادر المسيحيون في لبنان الى الدفاع عن مسيحيي سورية وعن الكنائس والاديرة فيها، لاسيما الاثرية منها كمعلولا وصيدنايا، وخصوصا لجهة حماية المطارنة من الخطف، وماذا لو بادر ايضا كل من الدروز والسنة الى الدفاع عن مقاماتهم الروحية وناسهم ضاربين عرض الحائط بوجود الدولة تماما كما فعل ويفعل حزب الله؟

● بيروت ـ زينة طبارة

د. فادي كرم

مصادر لـ «الأنباء»: «حزب الله» يسعى للفراغ من أجل التفرغ للتدخل الميداني في سورية

رأت مصادر في 14 آذار ان لبنان دخل في عين العاصفة بعد الكلام الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، مشيرة الى ان دخول الحزب العلني والمباشر في الحرب السورية أسقط بالكامل معادلة الجيش والشعب والمقاومة التي باتت مجوفة من معناها بعد تحولها من غرضها الحصري ضد اسرائيل وتوجهها الى الداخل في فترة سابقة وإلى خدمة نظام بشار الأسد في هذه المرحلة الدقيقة والمفصلية.

المصادر أكدت ان ارسال مقاتلي حزب الله الى سورية لا يمنع الفتنة المذهبية بل على العكس، لافتة الى اهمية اعلان بعبدا والالتزام به كشرط للأمن والاستقرار ورفض استجرار الأزمة السورية الى الداخل اللبناني.

وأكدت المصادر في سياق متصل انه لا قانون جديدا للانتخابات ولا حكومة جديدة، محذرة من أن البلد ذاهب نحو فراغ دستوري خطير، وهذا ما يخطط له فريق 8 آذار، وأشارت الى ان الأمور مقفلة ومفتوحة على جميع الاحتمالات بسبب المسار التصعيدي الذي يسلكه حزب الله داخليا وعلى المستوى الاقليمي، لافتة الى رغبة الحزب في ابقاء البلد في حالة شلل وفراغ ليتمكن من التفرغ للتدخل الميداني في سورية دعما للنظام.

● بيروت ـ محمد حرفوش

تحليل إخباري

تمام سلام من «التكليف السهل» إلى «التأليف الصعب».. الخيارات تضيق.. و«الاعتذار» واحدٌ منها

عندما تم تكليف النائب تمام سلام لتشكيل الحكومة الجديدة، حصل التكليف بـ «شبه إجماع وطني» غير مسبوق، أما الإجماع الذي تحقق في تكليف الرئيس فؤاد السنيورة عام 2008، فإنه كان مستندا الى «تسوية الدوحة» ومنبثقا عنها، وكان الإجماع ترجمة لها أكثر مما كان تصويتا لشخص السنيورة.

بعد التكليف «السهل والسريع»، ساد اعتقاد على نطاق واسع أن الأمر سينسحب على التأليف الذي سيكون أيضا «سهلا وسريعا»، وأن التوافق على سلام لابد أن ينتج توافقا على الحكومة الجديدة، وأن الإجماع حوله هو انعكاس لقرار دولي إقليمي بتهدئة اللعبة والوضع في لبنان وتمرير المرحلة الانتقالية بأقل أضرار واهتزازات الى حين جلاء الوضع في سورية، لأن الدول المعنية بالشرق الأوسط تريد التفرغ في هذه المرحلة للملف السوري ولا تريد فتح جبهة ثانية في لبنان. وبلغ هذا الانطباع التفاؤلي حد الحديث عن تقارب أو تقاطع سعودي ـ إيراني في لبنان يمكن أن يكون مدخلا الى اتفاق أوسع في المنطقة.

وبالفعل، فقد سادت «موجة تفاؤل عارمة» بعد تكليف سلام الى حد حصول «انفراجات نفسية» في الأسواق المالية والاقتصادية وبدء الحديث «بلهفة متسرعة» عن «صيف واعد»، لكن مع دخول عملية تشكيل الحكومة في الحلقة المفرغة وفي دوامة الشروط والشروط المضادة، بدأت أجواء التفاؤل بالانحسار تدريجا وبدأ الإجماع الوطني بالتفكك سياسيا، وتكشف الوضع عن توازن سياسي «سلبي ودقيق»، بحيث أن أي طرف غير قادر على فرض ما يريد ولكنه قادر على رفض ما لا يريد، أو بمعنى آخر، أي طرف ليس قادرا على «التشكيل» ولكنه قادر على «التعطيل»: فريق 8 آذار عطل مشروع الحكومة الحيادية وفريق 14 آذار يعطل مشروع الحكومة السياسية.

وسط هذه الأجواء والمعادلات يجد الرئيس المكلف تمام سلام نفسه أمام مهمة صعبة وفي «وضع لا يحسد عليه». الاعتقاد الذي ساد بداية الأمر بأن سلام سيكون قادرا على تشكيل حكومة «لا تغضب أحدا» وليس المهم إن كانت «لا ترضي أحدا»، حكومة لا تضم في عدادها وزراء «استفزاز وتحد»، حكومة انتقالية مرحلية لمهمة محددة هي إجراء الانتخابات. هذا الاعتقاد فيه شيء من التبسيط للأزمة القائمة، ومن عدم الواقعية أو «المثالية» حتى لا نقول «الطوباوية».

الحديث عن حكومة تقطيع الوقت الضائع وتمرير المرحلة، حكومة انتخابات لا لون سياسيا لها، هو حديث منطقي وواقعي في أوضاع طبيعية وعادية، لكن في ظل وضع غير طبيعي، مكشوف أمنيا و«حدوديا»، من دون مظلة ورعاية إقليمية، مفتوح سياسيا على أحد احتمالين: التمديد أو الفراغ ومن دون أفق واضح. في ظل وضع كهذا يصعب توقع حكومة عادية تولد بطريقة تقليدية سلسة، فالحكومة في هذه الحال لا تولد إلا في أحد احتمالين: تسوية سياسية «توافقية» أو تنازل سياسي من أحد الطرفين للآخر، لكن التسوية تتطلب حوارا مازال مفقودا، وأما التنازلات فإنها صعبة عشية استحقاقات دستورية ومعارك انتخابية وسياسية. وبالنزول الى أرض الواقع السياسي ولائحة الخيارات والاحتمالات الحكومية المعروضة على الرئيس المكلف، فإنها محددة في:

1 ـ حكومة حيادية للانتخابات: هذا الخيار أو الاقتراح «ولد ميتا» وقبل أن تبدأ عملية التأليف، عندما أعلن جنبلاط، الذي في يده ورقة الثقة النيابية للحكومة، أنه تعهد للرئيس بري بأنه لا يمشي بحكومة يرفضها حزب الله ولا ترضيه، وعلى هذا الأساس «مشى» بري بخيار تكليف سلام وأقنع حزب الله به.

جنبلاط اكتفى بإعطاء فريق 14 آذار في عملية التكليف ولكنه توقف معه عند هذا الحد، ليعطي فريق 8 آذار في عملية التأليف. والمعادلة الحكومية التي أوجدها جنبلاط واضحة ولكنها مقيدة لـ «سلام» ولا تصب في خدمة 14 آذار وخطتها السياسية، وتصب في نهاية مطاف التأليف ومن حيث لا يدري جنبلاط عند العماد عون. فإذا كان جنبلاط لا يمشي بحكومة من دون حزب الله، فإن حزب الله لا يمشي بحكومة من دون عون، وعون لا يمشي بحكومة من دون «طاقة واتصالات».

2 ـ حكومة الأمر الواقع: هذه الحكومة طرحت في أوساط 14 آذار ومن خلفية «استنساخ تجربة حكومة ميقاتي ولكن معكوسة». فإذا كانت «حكومة ميقاتي» قامت على معادلة: 8 آذار + التيار الوسطي (سليمان ـ ميقاتي ـ جنبلاط)، فإن حكومة سلام تقوم على معادلة: 14 آذار + التيار الوسطي (سليمان ـ سلام ـ جنبلاط)، على أن يكون تمثيل 14 آذار بطريقة غير مباشرة عبر شخصيات قريبة ودائرة في فلكها ولا تنتمي الى أحزابها، لكن المشكلة هنا أن جنبلاط لا يمشي بحكومة كهذه لا تمثيل فيها للثنائي الشيعي (أمل وحزب الله)، وأن الرئيس سليمان لا يمشي بأي حكومة من دون جنبلاط ولا يحبذ حكومة لا تنال الثقة وتستمر كـ «حكومة تصريف أعمال» لأنها لا تحل الأزمة القائمة وإنما تزيد الوضع تأزما.

وبالتالي، فإن مناداة ومناشدة بعض قيادات 14 آذار لرئيس الجمهورية وللرئيس المكلف أن يشكلا معا حكومة غير سياسية ويضعا الجميع أمام مسؤولياتهم وأمام «الأمر الواقع»، هذه المناشدة تتم من خلفية وطنية ولكنها غير قابلة للتطبيق سياسيا إلا في حالة واحدة غير موجودة حتى الآن هي إذا غير جنبلاط رأيه وقرر أن يكمل انقلابه.

3 ـ حكومة سياسية تعيد إنتاج حكومتي «ما بعد الدوحة» برئاسة السنيورة والحريري. وهذه الحكومة وتحت أي مسمى كانت، حكومة إنقاذ، أو حكومة وحدة وطنية، أم حكومة استثنائية، يطرحها فريق 8 آذار بقوة وتصميم لعدة أسباب، منها أنه ليس مستعدا في هذه المرحلة لخسارة سياسية كاملة. وبعد سقوط «حكومته» لا يتقبل قيام حكومة 14 آذار تحت أي مسمى سواء سميت حكومة حيادية أو وسطية لأن هذا الفريق لا يرى مكانا للحياد والوسطية في هذه المرحلة ويعتبر تمام سلام مرشح 14 آذار وخرج من بيت الوسط باحتفالية وعلامات انتصار، كما يعتبر أن الرئيس سليمان خرج عن وسطيته وصار مع جنبلاط أقرب الى 14 آذار.

ومن الأسباب أيضا أن فريق 8 آذار يعتبر أن خسارته لمعركة الحكومة ستضعف موقعه السياسي والشعبي عشية استحقاقات متلاحقة، وموقعه التفاوضي في زمن التسويات الآتية وفي مرحلة لا يستطيع فيها حزب الله قائد هذا الفريق أن يعطي مؤشرات ضعف وتراجع.

يمكن القول ان فريق 14 آذار أضاع فرصة تحقيق انتصار سياسي عندما أضاع فرصة تشكيل «حكومته» ولم يضرب الحديد وهو حام وفقد عنصر المفاجأة والمباغتة. ويمكن القول ان فريق 8 آذار ربح الجولة الأولى من معركة التأليف عندما أسقط فكرة «الحكومة الحيادية والوسطية» وأحل محلها فكرة «الحكومة السياسية» لينتقل الى الجولة الثانية، ومرحلة «تحديد أو فرض الشروط» وأبرزها ثلاثة عند حزب لله:

1 ـ تمثيل كل كتلة نيابية في الحكومة بما يتناسب مع حجمها وعددها، وشرط «التمثيل النسبي» يعني حكما وضمنا «الثلث المعطل».

2 ـ إرضاء العماد عون بإبقاء الطاقة والاتصالات له. أما التنازل الذي يقدمه عون فهو عدم التمسك بالوزير جبران باسيل الذي سيترشح مجددا في البترون، أما المداورة فإنها تقتصر على الوزارات السيادية.

3 ـ أن يتضمن البيان الوزاري والبرنامج السياسي للحكومة الجديدة بندا أساسيا يتعلق بالمقاومة وثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة»، وهذا لا يتعارض مع إعلان بعبدا.

هل يوافق الرئيس تمام سلام على حكومة سياسية وبشروط حزب الله وحلفائه؟

الواضح حتى الآن في وضعية سلام وطريقة تعاطيه مع عملية التأليف أمران:

● الأول: أنه موجود في وضع سياسي غير متكافئ. ففي حين يتلقى ويواجه ضغوطا سياسية قوية من جانب حزب الله وحلفائه لا يجد مساندة قوية من جانب المستقبل وحلفائه، لا بل يبدو كمن هو واقع بين «نارين» نار الحلفاء ونار الخصوم وبين استحالتين: حكومة حيادية وحكومة سياسية.

● الثاني: أنه يخوض في معركة التأليف «قتالا سياسيا تراجعيا» ويجد نفسه وقد دخل نفق التنازلات المتتالية إذا كان مصمما على الوصول الى «بر التشكيل» وأن يؤلف حكومة مهما كلف الثمن.

والرئيس المكلف بدأ يغادر «نشوة الإجماع» الذي تحقق حوله وبدأ يستشعر «الكمين السياسي» الذي نصب له، وأن الإجماع كان «تقاطعا سياسيا مصلحيا» حول شخصه وكان في وجه من وجوهه انعكاسا لحال العجز عند الفريقين، عجز المستقبل عن إعادة الحريري الى رئاسة الحكومة، وعجز حزب الله عن إيجاد «ميقاتي آخر».

الرئيس المكلف تمام سلام مدرك الآن أن التكليف شيء والتأليف شيء آخر، وأن مهمته لتأليف الحكومة مهمة صعبة ويخشى أن تكون مستحيلة.

الرئيس سلام مستمر وحتى إشعار آخر في دائرة المراوحة والانتظار وفي وضعية «رئيس مكلف من دون أن يؤلف» الى حين جلاء مصير الانتخابات معولا على مرونة سياسية لدى كل الأطراف في حال تم الاتفاق على الانتخابات قانونا وموعدا جديدا وحصرت حكومته في ولايتها ومهمتها بالانتخابات.

لكن هذا الانتظار عند سلام وكل القوى السياسية له صلة خفية بتطورات الوضع في سورية مع دخول المعركة جولة «التصفيات النهائية» والمفترق الحاسم والخطر بين أن تجنح باتجاه الحل السياسي أو باتجاه تعمق المأزق العسكري ورفده بأبعاد إقليمية، وهو على كل حال انتظار لا يمكن أن يطول لأن الوضع في لبنان بات محكوما بسقف زمني وسياسي له صلة بالاستحقاقات الحكومية والنيابية والرئاسية المتلاحقة.

تمام سلام، إذا وجد أنه لا انتخابات في الأفق المنظور وأنه أمام حكومة سياسية متعذرة لأنه محاصر من جهة بشروط 8 آذار الحكومية ومن جهة ثانية بشروط 14 آذار غير الحكومية وفي مقدمها انسحاب حزب الله من سورية وسحب مقاتليه، وإذا وجد أنه يقف عمليا بين خيار أن يكون رئيسا لحكومة 14 آذار «مموهة» أو رئيسا لحكومة 8 آذار «مموهة أيضا» ولا تختلف عن الحكومة المستقيلة إلا برئيسها، فإنه سيكون أمام الخيار الأخير الذي يتفاداه وهو «الاعتذار» والانسحاب بهدوء من لعبة لا يحتمل قواعدها وأثقالها ومن مرحلة لا تناسب مواصفاته وطبيعته.